

الواردات عدد
31 ديسمبر 2015
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

قانون عدد لسنة مؤرخ في يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتونس في 18 ديسمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الطرقات II .

فصل وحيد:

تمت الموافقة على عقد التمويل الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 18 ديسمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للحكومة التونسية والبالغ مائة وخمسون مليون (150.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الطرقات II .

مشروع تعصير الطرقات (2)

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 18 ديسمبر 2015 مع البنك الأوروبي للاستثمار عقد تمويل يساهم البنك بمقتضاه في تمويل مشروع تعصير الطرقات (2) بفرض قدره 150 مليون أورو ما يعادل حوالي 332 مليون دينار تونسي.

(1) أهداف المشروع:

يهدف المشروع، الذي تتولى إنجازه وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، إلى مزيد تحسين البنية التحتية وخاصة تطوير خدمات النقل البري على شبكة الطرقات وتحسين سيولة حركة المرور.

(2) عناصر المشروع:

تتمثل عناصر المشروع في:

- توسيع المخرج الجنوبي للعاصمة بين الطريق ز 4 و مفترق بئر القصعة
- إحداث الطريق الشعاعية رقم 4 و ربطها مع الطريق الحزامية "ش20"
- تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس
- إقامة منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 لمدينة صفاقس
- توسيع الطريق الجهوية رقم 27 إلى 2x2 ممرات بين مدينتي نابل وقلبيبة
- إنجاز الطريق الحزامية لمدينة جرجيس بولاية مدين

(3) كلفة المشروع و تمويله:

تبلغ الكلفة الجمالية للمشروع 343 مليون أورو ما يعادل حوالي 760 م.د.ت. وبالإضافة إلى مساهمة ميزانية الدولة التي تبلغ 193 مليون أورو (428 مليون دينار تونسي)، يساهم البنك الأوروبي للاستثمار في تمويل هذا المشروع بقرض مباشر للدولة بمبلغ 150 م.أورو ما يناهز 323 م.د.ت. وذلك وفق الشروط التالية:

- السحب من القرض: 6 أقساط على أقصى تقدير على أن يكون المبلغ الأدنى للقسط 15 مليون أورو والمبلغ الأقصى 30 مليون أورو.

- نسبة الفائدة: متغيرة أو ثابتة بالنسبة لكل قسط حسب طلب المقترض علما وأن نسبة الفائدة الثابتة الحالية

لا تتجاوز 2%.

- مدة السداد: 25 سنة منها 7 سنوات إمهال.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

82 / 20 15

السوريات، م.د.ت.
31 ديسمبر 2015
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

Projet de loi

Loi N° du 2016, portant approbation du contrat de financement conclu à Tunis le 18 décembre 2015 entre le gouvernement de la République tunisienne et la Banque Européenne d'Investissement, pour la contribution au financement du projet « Modernisation Routière II».

Article unique :

Est approuvé le contrat de financement, annexé à la présente loi, conclu à Tunis le 18 décembre 2015 entre le gouvernement de la République Tunisienne et la Banque Européenne d'Investissement, relatif au prêt accordé au gouvernement Tunisien d'un montant de cent cinquante millions (150.000.000) d'euros, pour la contribution au financement du projet « Modernisation routière II».